

Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2024

14-11 حزيران/يونيو 2024

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف

موجز

يعرض هذا التقرير استعراضاً عاماً لوظيفة التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2023، من خلال تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية ومجالات التقدم وعلى التحديات والفجوات. يختم التقرير برؤى تطلعية واقتراحات بشأن مسارات تعزيز الوظيفة مع انتقالها إلى الفترة التي تحددها سياسة التقييم الجديدة لليونيسف. يتضمن القسم الخامس عناصر مُقرّر لينظر فيه المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2024/10

ملاحظة: أُعدت هذه الوثيقة بكاملها من قبل اليونيسف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090524 24-08143(A)



أولاً- استعراض عام

1- تميّز عام 2023 باستمرارية وظيفة التقييم وتقدّمها في اليونيسف. بقيت مؤشرات الأداء الأساسية المبلغ عنها في عام 2022 كما هي إلى حدّ كبير في عام 2023. وبشكل عام، بقي نطاق تغطية التقييم وجودته عاليين، ولكن استمرّ التباين في الوظيفة. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أنّ إدماج اعتبارات المنظور الجنساني والإعاقة في التقييم حافظ على مستوى مرتفع، إلا أنّ مدى إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكلٍ مجدّ ظلّ منخفضاً على نحوٍ غير مرضٍ. واستمرّت التأخيرات في إصدار ردود الإدارة، وكذلك استمرّ بالانخفاض التقدّم التنظيمي العام المحرز نحو تحقيق الهدف البالغ 1 في المائة من الميزانية الإجمالية التي تُنفق على التقييم. ومع ذلك، يبدو أنّ الإنفاق في المقرّ الرئيسي تجاوز هذا الهدف.

2- يُمكن أن تُعزى الاستمرارية الواسعة النطاق في الاتجاهات التي شهدها عام 2022 إلى عدة عوامل. أولاً، استناداً إلى نتائج التقرير السنوي لعام 2022 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2023/18)، تمّ التكليف بإجراء تحليل سببي في منتصف عام 2023 لتحديد الأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات المحددة واستكشاف الحلول المحتملة لها. تمّ الانتهاء من هذا التحليل في الربع الثالث من عام 2023، وعلى الرغم من بدء الإجراءات الإصلاحية، فإنّ الوقت المتبقي في عام 2023 لم يكن كافياً لجني نتائج سريعة من هذه الإجراءات. ثانياً، بقيت أربعة مناصب لمستشاري التقييم الإقليميين شاغرة طوال فترة طويلة من عام 2023، ما أدى إلى ترك فجوات في الموارد البشرية في منصب ذي أهمية بالغة لتحقيق التقدم والحفاظ عليه في وظيفة التقييم.

3- كما تم تحقيق مكاسب كبيرة في عام 2023 لتعزيز وظيفة التقييم بطرق أساسية لم يتم التطرّق إليها في مؤشرات الأداء الأساسية. تم إحراز تقدّم في المجالات التي من شأنها أن تساعد اليونيسف وشركائها على التأثير بشكلٍ إيجابي لصالح الأطفال على المدى المتوسط إلى الطويل: تنمية القدرات التقييمية الوطنية، بهدف تمكين كبار المسؤولين الحكوميين من تحصيل المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة بنشاط كشركاء في التعلّم والمساءلة للأطفال؛ وإجراء تقييم الأثر، الذي يوفر أدلة دامغة على "ما يفيد" لصالح الأطفال، ما يساعد اليونيسف وشركائها على اتخاذ خيارات الاستثمار الأكثر حكمة في مواجهة الموارد المحدودة؛ وإجراء تقييم توليفي، داخل اليونيسف وبالتعاون مع الشركاء، لتسليط الضوء على القضايا المتكررة التي تحتاج إلى الاهتمام، وبالتالي تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، شهد عام 2023 وضع اللمسات الأخيرة على سياسة التقييم المنقحة لليونيسف، والتي أقرّها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2023.

4- ومعاً إنّ هذه الجهود الرامية إلى إنشاء "الجيل التالي" من وظيفة تقييم لتحقيق أثر إيجابي أكبر على الأطفال في عقد العمل كانت جهوداً تتطلب استثماراً كبيراً في الوقت والموارد. ومن هذا المنظور، تُشير الدرجة العالية من الاستمرارية في جميع المؤشرات تقريباً إلى أنّ الوظيفة أدّت عملاً جيداً على الرغم من القيود العديدة التي واجهتها. وفي الوقت ذاته، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة الفجوات المستمرة تزامناً مع دخول سياسة التقييم المنقحة حيّز التنفيذ عام 2024.

ثانياً - التطورات الرئيسية في وظيفة التقييم

أ - الخلفية والأولويات لعام 2023

5- بعد أن تأخر مكتب التقييم عن الموعد المحدد في عام 2022 فيما يتعلق بتنفيذ خطة التقييمات العالمية، 2022-2025 (E/ICEF/2022/3)، بدأ العام بالتركيز على إعطاء الأولوية للتقييمات المتأخرة والتقدم في الوقت نفسه بشأن التزامات عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الوظيفة على ما يلي: (أ) تسريع وتيرة التقدم في مجالين ناشئين يُحتمل أن يكون لهما تأثير في مساعدة الحكومات على تحقيق نتائج أفضل لصالح الأطفال، وهما تقييم الأثر وتنمية القدرات التقييمية على الصعيد الوطني، وكذلك تنمية الشراكات الاستراتيجية لتعزيز نجاحها؛ (ب) ضمان تقييم العدد المتزايد من حالات الطوارئ من المستوى 3 وفقاً لما تنص عليه سياسة التقييم؛ (ج) توسيع التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة لمواءمة خطط العمل، واستكمال التقييمات والبدء بتقييمات جديدة مشتركة وبين الوكالات وعلى نطاق المنظومة، وإجراء تقييمات توليفية مشتركة بين الوكالات.

6- بالإضافة إلى الوفاء بهذه الالتزامات القائمة، احتضنت وظيفة التقييم مجالات عمل جديدة استجابةً للأولويات التنظيمية المتطورة. مع التقدم في تنفيذ خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2022-2025، زاد بشكل كبير عدد التقييمات التي تُجرى "حسب الطلب"، أي التقييمات التي يطلبها أصحاب المصلحة بدلاً من أن تبدأها وظيفة التقييم نفسها. وكانت هذه الزيادة ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بعوامل التمكين الرئيسية واستراتيجيات التغيير المحددة في الخطة الاستراتيجية، والتي، كما تم التأكيد عليها في تقدير التقييمية والتقييم البنوي لوضع اليونيسف فيما يتعلق بتحقيق خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (E/ICEF/2023/3)، ستستفيد من جهود أكثر تركيزاً في التقييم. ومن أجل دعم العمل المتزايد للمنظمة في مجال الاستدامة وتغير المناخ والحماية البيئية والاجتماعية، أجرى مكتب التقييم عدة تحليلات مصممة لتوجيه عمل اليونيسف في هذه المجالات الناشئة والهامة من البرمجة.

7- حدثت هذه التطورات وسط سياق أوسع من الاهتمام المتزايد من جانب المجلس التنفيذي بوظائف الرقابة المستقلة لليونيسف، والتي تشمل وظيفة التقييم. وحدثت أيضاً في سياق أوسع للانخفاض العام المستمر في النفقات التنظيمية على التقييم، سواء بالقيمة الحقيقية أو كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته المنظمة بتجاوز الهدف البالغ 1 في المائة على مستوى المقر الرئيسي. باختصار، مع توسع نطاق برامج اليونيسف وحجمها وتعقيدها، فإن الطلبات على وظيفة التقييم تجاوزت الموارد المخصصة لها بشكل كبير.

ب - رؤية الوظيفة: سياسة التقييم المنقحة لليونيسف

8- في نيسان/أبريل 2023، تم استكمال استعراض الأقران المستقل لوظيفة التقييم في اليونيسف. وكانت هذه العملية بمثابة مساهمة أساسية في إجراء استعراض لاحق لسياسة التقييم الخاصة باليونيسف وتبنيها. خلص استعراض الأقران إلى أنه على الرغم من استمرار اليونيسف في النهوض بوظيفة التقييم لدعم ولاية المنظمة، فإن التحديات المحيطة بالبيئة التمكينية الأوسع قد حذت من تحقيق الاستقلالية والمصداقية والمنفعة بشكل مستمر. وسلط الضوء كذلك على المخاطر المتعلقة بالاستخدام الإداري للتقييمات والتفاعلات بين وظيفة التقييم والمهام المعرفية الأخرى داخل اليونيسف. كما أن طرائق التمويل لم تدعم على الدوام التخطيط الفعال

والتكليف بإجراء التقييمات. واختتم الاستعراض بتقديم توصيات وسُبل لمواصلة تعزيز الوظيفة، مع الإشارة إلى أنه بينما تقع على عاتق مكتب التقييم مسؤوليات معالجة بعض القيود، فإنه يحتاج أيضاً إلى التمكين والدعم من خلال عناصر أخرى داخل البيئة التمكينية.

9- من خلال أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار، إلى جانب الملاحظات التي تم جمعها من المشاورات المكثفة أثناء عملية مراجعة السياسة، تم تقديم مسودة سياسة التقييم المنقحة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2023. وقام المجلس التنفيذي بوضع اللمسات الأخيرة على سياسة التقييم المنقحة لليونسف وأقرها خلال دورته العادية الثانية لعام 2023 وذلك بعد دمج الملاحظات الواردة من أعضائه (E/ICEF/2023/27 و E/ICEF/2023/27/Corr.1).

10- تعكس السياسة المنقحة العديد من التغييرات التحويلية الأساسية لضمان وضع وظيفة التقييم في موقع مثالي لمساعدة اليونسف وشركائها في تحقيق النتائج الممكنة على نطاق واسع وتسريع النتائج لصالح الأطفال بحلول عام 2030 وما بعده. تم عرض هذه التحويلات وغيرها في الدورات الثلاث للمجلس التنفيذي في عام 2023، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) تقدم السياسة الآن نظرة أكثر وضوحاً بشأن تعريف التقييم وتحديد أغراضه ومبادئه الأساسية. كما تحدد ما يُعدّ تقييماً وما لا يُعدّ تقييماً بما يتماشى مع قواعد الوظيفة ومعاييرها؛ ولذلك تداعيات هامة على تحديد ما يقع ضمن نطاق السياسة وما لا يقع ضمن نطاقها، وتحديد ما هو مؤهل للحصول على الأموال المخصصة للتقييم وما هو غير مؤهل للحصول عليها، وتحديد ما يُعدّ تقييماً في إعداد التقارير عن التغطية والنققات.
- (ب) توضّح السياسة أيضاً معايير التغطية، أي بتحديد أنواع ومستويات جهود التقييم اللازمة في حالات وظروف مختلفة.
- (ج) تأكيداً على التزام المنظمة بتوفير موارد كافية وقابلة للاستشراق للوظيفة بُغية تمكينها من أداء دورها، تجدد السياسة الالتزامات الحالية لضمان تخصيص 1 في المائة من ميزانية البرنامج للتقييم.
- (د) أُدخلت صيغة جديدة لحساب نفقات التقييم، تم الاتفاق عليها بالتعاون مع شعبة المالية والإدارة والتنظيم. وكذلك تم إنشاء آلية أكثر منهجية ودقة للرصد الداخلي والإبلاغ عن نفقات التقييم.
- (هـ) يُعدّ التزام السياسة بتعزيز استقلالية الوظيفة على المستوى اللامركزي أحد ركائزها، كما هو الحال بالنسبة للالتزام بضمان مستويات عالية من ملاءمة التقييمات ومصادقيتها ومنفعيتها بشكل متساوٍ على نطاق المنظمة.

11- بعد إقرار السياسة، اتخذ مكتب التقييم الخطوات اللازمة لإرساء الأساس لتنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب. في تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد اجتماع تقييم عالمي جمع فريق التقييم من جميع مستويات المنظمة إلى جانب مجموعة متنوعة من الزملاء الآخرين، لتحديد مسار للمضي قدماً من أجل ضمان تنفيذ السياسة بشكل متسق وهاذف في كلّ المنظمة.

12- واصل مكتب التقييم عام 2023 تعزيز شراكته مع المكاتب الإقليمية كجزء من جهود أوسع ترمي إلى تعزيز قدرة وظيفة التقييم واستقلاليتها على المستوى اللامركزي. توضح سياسة التقييم المنقحة أدوار المديرين الإقليميين ومستشاري التقييم الإقليميين ومسؤولياتهم ضمن إطار إدارة بأسلوب المصفوفة لعلاقاتهم مع مدير

التقييم، وفي عام 2023 تمّ إحراز تقدّم في التعاون الوثيق بالعمل بين هذين المكتبين لضمان التنفيذ المتسق والهادف للسياسة المنقحة على جميع مستويات المنظمة. وشمل ذلك، على سبيل المثال، المشاركة المباشرة والهادفة لمدير التقييم في عملية توظيف أربعة مستشارين إقليميين جدد للتقييم في عام 2023، في حين احتفظ المديرين الإقليميون بأدوارهم كمديري توظيف لهذه المناصب.

ج- تأثيرات كبيرة للتقييمات على النتائج

13- لقد لاقت العديد من التقييمات التي تم الانتهاء منها في عام 2023 استحساناً استثنائياً وتم استخدامها للاسترشاد بها في عمليات صنع القرار التنظيمي. وفي إطار حافظة الفعالية المؤسسية، شملت هذه التقييمات تقدير التقييمية والتقييم البنوي لأولويات الدعوة العالمية للخطة الاستراتيجية، والتقييم الأساسي لتنفيذ اليونسيف للحماية البيئية والاجتماعية، وتقييم استثمارات اليونسيف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتقييم التعاوني المشترك للخدمة الجماعية بشأن الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة الصحة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، اضطلع مكتب التقييم بتوليف شامل لتقييمات اليونسيف التي أجريت في الفترة 2018-2022 بهدف توفير ملخص قائم على الأدلة حول الإنجازات الرئيسية للمنظمة، فضلاً عن المجالات التي يمكن تحسينها.

14- في عام 2023، انتهى مكتب التقييم من تقييمين رئيسيين لحالات الطوارئ من المستوى الثالث (أفغانستان وشمال إثيوبيا)، وواصل العمل على تقييمات الاستجابات لحالات طوارئ من المستوى الثالث في هايتي، ومنطقة القرن الأفريقي، والجمهورية العربية السورية/تركيا، وأوكرانيا، واليمن. بالإضافة إلى ذلك، واصل العمل على تقييم نهج اليونسيف لإضفاء طابع محلي. والأهم من ذلك أنّ مدة التقييمات الإنسانية في عام 2023 انخفضت إلى النصف تقريباً مقارنة بالسنوات السابقة، وعامة يبدأ التخطيط لتقييم الاستجابات للطوارئ من المستوى 3 بعد وقت قصير من تفعيل الإجراء المؤسسي، ما يسمح بالاسترشاد بالنتائج والتوصيات في استجابات اليونسيف الجارية في الوقت المناسب وتوليد التعلّم السريع والقابل للتنفيذ ونشره بطرق ملموسة.

15- فيما يتعلّق بمجالات الأهداف في خطة اليونسيف الاستراتيجية، أصدر مكتب التقييم مجموعة واسعة من التقييمات في عام 2023، بما في ذلك في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية الاجتماعية وتلقي اللقاحات والأطفال المتأثرين بالهجرة وغيرها. وشمل ذلك التقييم النهائي لبرنامج تسريع توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع، الذي تمّ تنفيذه في ثمانية بلدان. استخدم هذا التقييم أساليب مبتكرة لتحليل البيانات من أجل تقدير أثر التدخلات، وشمل أربع دراسات حالات مواضيعية تركزت على المناخ والنزاعات، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية، والنوع الاجتماعي والإدماج، والاستدامة. وستُستخدم النتائج للاسترشاد بها في المرحلة التالية من البرنامج.

16- تمّ إنتاج العديد من التقييمات المؤثرة على المستوى اللامركزي كذلك. على سبيل المثال، أسفر تقييم البرنامج القطري للتعاون الذي تنفذه اليونسيف في بوتان عن العديد من الدروس المستفادة التي استرشدت بها بشكل مباشر عملية إعداد وثيقة البرنامج القطري الجديدة، بما في ذلك ما يتعلّق بالبرمجة المتكاملة، والبيانات المصنفة، وأهمية مطابقة برامج اكتساب المهارات مع طلب السوق. وأدّت النتائج التي توصل إليها التقييم البنوي متعدد البلدان لتسجيل المواليد في تشاد إلى توجيه إصلاح الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السجل المدني في ذلك البلد. وخُصّص تقييم نهائي لبرنامج تعليم الفتيات في رواندا بين عامي 2019-2023، إلى أنّ المتعلمين في المدارس العلاجية قاموا بتحسين درجاتهم في اللغة الإنجليزية بنسبة 28 بالمائة مقارنةً بمجموعة

الضبط، ما دفع الحكومة إلى اعتماد التعلم التصحيحي على الصعيد الوطني. وتم دمج نتائج التقييم البنوي والبيانات الضخمة حول التعليم الشامل في كازاخستان ضمن خطة استجابة وزارة التعليم. وفي الفلبين، دعمت اليونيسف إجراء تقييم يقوده البلد لبرنامج الأيام الألف الأولى بهدف تقييم أثر البرامج الحكومية التي تستهدف الأطفال دون عمر السنتين. فضلاً عن الاسترشاد بالتقييم لتصميم البرنامج القطري لليونسف في الفلبين للفترة 2024-2028، فقد تم الاسترشاد به أيضاً في خطة عمل الفلبين بشأن التغذية للفترة 2023-2028 وكذلك في قرص مشروع التغذية متعدد القطاعات الذي تقدّمه الحكومة.

17- ساعدت وظيفة التقييم أيضاً في تنفيذ خطة عمل اليونيسف المعنية بالاستدامة وتغير المناخ للفترة 2023-2030 من خلال وضع إرشادات لدمج منظور المناخ بشكل منهجي في تقييمات اليونيسف، وقدمت دعماً كبيراً في ضمان التصميم الأخلاقي للمشاريع البحثية الوظيفية، مثل استطلاع يوريبورت (U-Report) حول حقوق الفتيات. بالإضافة إلى ذلك، قاد مكتب التقييم الجهود الرامية إلى تنقيح الإرشادات المتعلقة بإجراء التقييم وإدارته في حالات الطوارئ.

د- تقييم الأثر

18- تقييم الأثر هو مجال تقييم يختلف عن إجراء يحمل نفس الاسم، وهو تقييمات الأثر، وهي تقييمات معيارية تقيس الأداء التنظيمي في إحداث تغييرات إيجابية في حياة الأطفال على مستوى الأثر طويل المدى. وعلى عكس ذلك، يشكل تقييم الأثر وسيلة للتأكد مما إذا كان تدخل معين (أو مجموعة من التدخلات) يُظهر أدلة دامغة على النجاح. لذلك فإنّ تقييم الأثر يُعدّ بمثابة أداة حيوية لمساعدة الحكومات وكذلك اليونيسف نفسها على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن التدخلات التي ينبغي الاستثمار فيها، بالاعتماد على "ما يفيد" وما هو أكثر فعالية من حيث التكلفة.

19- من أهم الإنجازات فيما يتعلق بتقييم الأثر عام 2023 هو الإطلاق الناجح لمبادرة صندوق تحفيز الأثر (Impact Catalyst Fund)، وهي مبادرة استراتيجية تتوخى دعم إجراء تقييمات عالية الجودة للأثر في المجالات المواضيعية للخطة الاستراتيجية. وتم إطلاق الدعوة الأولى لتقديم المقترحات، مع التركيز على زواج الأطفال والأعراف الاجتماعية، في آذار/مارس 2023 وحظيت باهتمام كبير، ما دفع ستة من مناطق اليونيسف السبع إلى تقديم طلبات. وفي النهاية، تم اختيار ستة مقترحات لتلقي منح مطابقة لدعم التصميم وجمع البيانات الأولية بُغية إجراء تقييمات شاملة للأثر. أما الدعوة الثانية لتقديم المقترحات والتي تم تنفيذها من خلال الشراكة مع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، فقد ركزت على الحماية الاجتماعية التكيفية.

20- أجرت الوظيفة خمسة تقييمات للأثر في عام 2023، جميعها على المستوى اللامركزي. يمثل أحد هذه التقييمات، الذي يركّز على نموذج "أوجانا سلاما" للنقد المكمل (Cash-Plus) في جمهورية تنزانيا المتحدة، التقييم الأول لتقديم أدلة حول فعالية تدخل النقد المكمل الذي يستهدف المراهقين ويُنفذ ضمن إطار برنامج قائم للحماية الاجتماعية تديره الحكومة.

21- لضمان أن تكون تقييمات الأثر ذات صلة ومنفعة قدر الإمكان، عملت اليونيسف أيضاً على تعميم تقييمات جدوى الأثر في عمليات تخطيط التقييم المعتادة. تقوم تقييمات جدوى الأثر بفحص الفرص والقيود والمتطلبات اللازمة لقياس النواتج والآثار في سياقات برنامجية محددة. تم الانتهاء عام 2023 من تقييمين لجدوى الأثر؛ تناول أحدهما البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من أجل

تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال، وتناول الآخر الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، في حين يجري حالياً تقييم جدوى الأثر لقياس أثر برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القابلة للتكيف مع تغير المناخ.

هـ - تنمية القدرات التقييمية على الصعيد الوطني

22- تمّ تنفيذ العديد من المبادرات في عام 2023 لتسريع تعزيز القدرات التقييمية على الصعيد الوطني. وقد واصلت اليونيسيف تطوير القدرات التقنية للأفراد بُغية إجراء التقييمات مع التركيز على بناء بيئة تمكينية لاستخدام التقييم على الصعيد الوطني وتعزيز أهمية الأدلة التقييمية على الصعيد العالمي.

23- اعتمدت الجمعية العامة القرار 283/77 بشأن تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييم الذي تقوده البلدان، وذلك على الصعيد الدولي الحكومي وبقيادة حكومة نيجيريا وبدعم من اليونيسف ووكالات الأخرى. ويحثّ القرارُ الدولَ الأعضاء على استخدام عنصر التقييم الذي تقوده البلدان في استعراضاتها الوطنية الطوعية الدورية واستخدام الأدلة من التقييمات في صنع القرارات والإبلاغ عن النّقدّم الذي أحرزته نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

24- كانت جهود اليونيسيف على الصعيد الوطني ذات شقين: مواصلة التركيز على توفير الدعم التقني المطلوب على المستوى التنفيذي، مع استكمال هذه الجهود بتوفير دورة مبتكرة لتلبية احتياجات كبار القادة بُغية تزويدهم بمزيد من التوجيه بشأن التقييم. تم إطلاق هذه المبادرة الأخيرة، الدورة التنفيذية للقادة المعنيين بمجال التقييم (ExCEL)، عام 2022 واكتسبت اهتماماً كبيراً عام 2023، حيث تم تقديم ما مجموعه ستة مجموعات من هذه الدورة باللغات الإنجليزية والعربية والروسية. وقد أكمل الدورة حوالي 120 من الشركاء الحكوميين رفيعي المستوى من 45 بلداً في ست مناطق، مع توفّر مجموعات جديدة يتمّ فيها تجاوز عدد الاشتراكات باستمرار. كجزء من الدورة، أعدت الوفود خطط عمل متوسطة وطويلة الأجل خاصة بالدورة التنفيذية لقادة التقييم، وتقوم المكاتب القطرية بدعم تنفيذها بشكل فعال. وقد أتت هذه المبادرة بشمارها بالفعل، إذ أتاحت المجال للتقييم على مستوى السياسات الوطنية. تتمثل إحدى الجوانب المبتكرة الرئيسية للدورة التنفيذية لقادة التقييم بتركيزها الواضح على استدامة آثارها. ويتمّ تحقيق ذلك من خلال إقامة شراكات بشكل تدريجي ومستمر مع مؤسسات تدريب مماثلة في مجال الإدارة العامة في كل من بنن وألمانيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا، مع توقع انضمام شركاء إضافيين إلى التحالف في عام 2024.

25- تمّ بناء زخم البرنامج المتوسط الإشراف عبر الإنترنت المعني بتعزيز نُظم التقييم (IMPrESS) والذي يُكمل الدورة التنفيذية لقادة التقييم من خلال تعزيز الكفاءات التقنية التي يحتاجها ممارسو ومديرو التقييم. في عام 2023، تمّ إجراء عشر مجموعات من البرنامج الوسيط عبر الإنترنت من أجل تعزيز نُظم التقييم (IMPrESS)، وصلت إلى أكثر من 300 مشارك حكومي وشركاء آخرين من البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية.

26- سعت العديد من المبادرات على المستويين القطري والإقليمي إلى بناء القدرات التقنية. وشمل ذلك تطوير سياسات التقييم الوطنية وأطر الرصد والتقييم في بنغلاديش وليسوتو ونيجيريا فضلاً عن منتدى التقييم الأول على الإطلاق في الجمهورية الدومينيكية. وقام المكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا، بالاستناد إلى شراكاته الحالية مع مركز التعلم بشأن التقييم والنتائج، بإبرام اتفاق طويل الأجل مع أربع مؤسسات لدعم القدرات التقييمية على الصعيد الوطني باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وقام مكتب اليونيسف الإقليمي لجنوب آسيا بوضع

خريطة طريق لدعم القدرات التقييمية على الصعيد الوطني عبر مختلف المستويات الحكومية كجزء من استراتيجية التقييم الإقليمية الخاصة به.

27- يُمكن لهذه الجهود مجتمعة أن تؤثر على تصورات صناع القرار ومناقشاتهم المتعلقة بالتقييم، ودعم التفكير التقييمي ووضع سياسات مرتكزة على الأدلة داخل الحكومات في جميع أنحاء العالم.

و- الابتكارات وسائر الحلول الإبداعية

28- وسط التقدم السريع للذكاء الاصطناعي والحاجة المتزايدة إلى طرق تقييمية بديلة فعالة من حيث التكلفة وقوية، استكشفت اليونيسف الاستخدامات المحتملة لتحليلات الذكاء الاصطناعي في مهام التقييم المختلفة. في عام 2023، ركزت العديد من المشاريع التجريبية التي قادها مكتب التقييم على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات النصية المستخرجة من مختلف وثائق اليونيسف، مثل تقارير التقييم والتقارير السنوية للمكاتب القطرية وتحليلات الحالات ووثائق البرامج القطرية وغيرها من بيانات الرصد الداخلي.

29- في توليف لتقييمات اليونيسف التي أُجريت عام 2023، تم استخدام طرق متقدمة لتعدين النصوص والتعلم الآلي لجمع الرؤى من عدد كبير من التقارير. ومن شأن زيادة إدماج التعلم الآلي في ممارسة التقييم أن يحقق مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال أتمتة العمليات التحليلية واستخدام البيانات المؤسسية لليونيسف. وتقود اليونيسف فريق العمل المعني بالبيانات والذكاء الاصطناعي ضمن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تجسداً لالتزامها بهذا المجال، حيث تساهم في صياغة مسودة ورقة توجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بعنوان "المبادئ الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التقييم". ويُعد هذا مجالاً بالغ الأهمية بالنسبة لليونيسف في مشهد سريع التغير لا سيما فيما يتعلق بالتقييمات التي تشمل الأطفال.

30- تأخذ ابتكارات منهجية إضافية بالظهور مع زيادة التركيز على تقدير التقييمية وتقييمات الاستعداد والتقييمات البنوية، وخاصة في مجال الفعالية المؤسسية، وإن لم يكن ذلك بشكل حصري. ففي عام 2023، أجرت اليونيسف تقديراً للتقييمية وتقيماً بنوياً لنهجها في مجال الدعوة بالإضافة إلى تقييم لاستثمارها في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي. ومن المقرر تقديم عروض تفصيلية حولهما في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024.

31- قام مكتب التقييم بتصميم وتنفيذ تقييمات تهدف إلى قياس نواتج استجابة اليونيسف لحالات الطوارئ من المستوى الثالث في أفغانستان وأوكرانيا، وذلك كجزء من جهوده الرامية إلى تعزيز الأدلة على مستوى النواتج في الحالات الهشة والإنسانية. ومن خلال استخدام مصادر البيانات الأولية والثانوية، أنتجت التقييمات أدلة دامغة وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لتوجيه الاستجابة المستمرة.

32- بدأت الوظيفة أيضاً بإجراء المزيد من التقييمات التوليفية، وهو منهجية تجمع الأدلة التقييمية المستمدة من تقييمات متعددة قائمة وتستخلصها من أجل الاسترشاد بها في عمليات صنع القرار الاستراتيجي. مثلاً، أجرى مكتب التقييم في عام 2023 بالشراكة مع جامعة نيوكاسل توليفاً شاملاً لـ 631 تقيماً لليونيسف تغطي الفترة من 2018 إلى 2022. وكان هذا التوليف المدعوم بمقابلات نوعية يهدف إلى توفير ملخص قائم على الأدلة حول الإنجازات الرئيسية للمنظمة مقابل كل مجال من مجالات أهداف الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك العوامل الرئيسية التي مكنت هذه الإنجازات أو أعاقها والمجالات التي يمكن تحسينها. وسيكون هذا التوليف بمثابة تحليل مستقل مهم على مستوى النواتج لاستكمال استعراض الفعالية العالمية، ويقدم مثلاً وإعداداً لكيفية الاستفادة من المجموعة الغنية من الأدلة الموجودة والمتاحة لليونيسف بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة

واستخدامها بشكل أفضل. تم استكمال التقرير بـ "تحديد الفجوات" في أدلة التقييم لكل مجال من مجالات الأهداف، ما يوفر رؤية هامة تساعد المنظمة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية فيما يتعلق بتخصيص موارد التقييم المحدودة في المستقبل.

33- أخيراً، وتماشياً مع نتائج استعراض الأقران المستقل والالتزامات التنظيمية المعززة حول المشاركة المجتمعية، ومشاركة الأطفال والشباب والمساءلة أمام السكان المتضررين، بحثت وظيفة التقييم في أساليب جديدة ومبتكرة للتعامل مع المجتمعات المحلية والشباب.

34- على سبيل المثال، سعى تقييم استجابة اليونيسف لحالة جفاف من المستوى الثالث في القرن الأفريقي إلى استخلاص الخبرات الحياتية لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالجفاف واستجابة اليونيسف من خلال اعتماد نهج "رحلة العميل/أصحاب الحقوق". وفي برنامج تجريبي أجري في اليمن كان موجهاً للمقيمين الشباب والناشئين، تم دمج منهج للتدريب على التقييم مع المشاركة في مجموعات مرجعية لتقييمات اليونيسف، ما يوفر لهم الخبرة العملية مع تعزيز أصوات الشباب في عملية التقييم. وفي ملاوي، طورت اليونيسف طريقة مبتكرة لنشر التقييمات أثبتت شعبيتها بين الجماهير المتنوعة، حيث تم استخدام الفنون المسرحية ودمج الدراما والأغاني والرقصات. وقد تم اعتماد هذا النهج من قبل لجنة التخطيط الوطني في ملاوي لنشر خطة رؤية ملاوي 2063. في بابوا غينيا الجديدة، أنهت اليونيسف تقييماً لمشروع تحسين وصول الأطفال والنساء إلى العدالة، وهو مشروع تُنفذه اليونيسف ويشارك فيه الأطفال بنشاط لدمج آرائهم بشأن الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني. وقد تم الاسترشاد بالتقييم لتصميم مشروع جديد يتماشى مع الإصلاحات الرئيسية في بابوا غينيا الجديدة في مجال العدالة التي تركز على الأطفال، ما يضمن الامتثال للمعايير الدولية.

ز - الشراكات

35- بدأ عددٌ من الشراكات الاستراتيجية التي تم إطلاقها في عامي 2021 و2022 بإظهار نتائج ملموسة في عام 2023. وشملت هذه الشراكات التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية المستدامة، الذي يضم 46 وكالة تابعة للأمم المتحدة إضافةً إلى الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، والذي ينصب تركيزه على توليف الأدلة التقييمية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. عمل التحالف بقيادة مشتركة بين اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد أطلق منتجه الأول الذي هو عبارة عن توليف لركيزة الشراكات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة) خلال قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر وبمشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء. وفي عام 2023، تم تعزيز الروابط الاستراتيجية مع مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنشأ حديثاً، والذي يهدف إلى تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

36- تحت رعاية الشراكة المستمرة بين الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا ومكتب التقييم التابع لليونسف، تم إطلاق مشروع جديد يركز على مواضيع معينة بشأن تعزيز الأدلة للحماية الاجتماعية التكيفية في عام 2023 بمشاركة مجموعة برامج اليونيسف، ومركز إينوشيتي التابع لليونسف - المركز العالمي للأبحاث والتنبؤ، وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد. وتتمثل الغاية من هذا التعاون بإطلاق جدول أعمال شامل ومشترك لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية التكيفية ودورها في تحسين رفاه الأطفال وبناء قدرة الأسر والمجتمعات على الصمود.

37- قامت اليونسيف من خلال أنشطتها في مجال تنمية القدرات التقييمية ببناء شراكاتها أو تعزيزها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك، المعهد الألماني لتقييم التنمية، وجمعية تقييم التنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية، ومبادرة التقييم العالمية، وجامعة سنغافورة الوطنية، والمدرسة الوطنية لحكومة جنوب أفريقيا، ومعهد الجامعة الأوروبية، وأكاديمية أبو ظبي الحكومية، وكلية هيرتي، ومنتدى البرلمانين العالمي للتقييم، وغيرها.

38- في المجال الإنساني، عملت اليونسيف بالشراكة مع شبكة التعلّم الفعّال للمساءلة والأداء في العمل الإنساني من أجل تحديث معايير التقييمات الإنسانية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

39- تواصل اليونسيف التزامها بالتعلّم المشترك بين الوكالات ووضع المعايير من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، حيث يشارك موظفوها بنشاط في معظم أفرقة العمل والاهتمامات. قادت اليونسيف تطوير إرشادات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن إدماج القواعد الإنسانية في التقييم، والتي أقرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في أوائل عام 2024، وساهمت في الإرشادات المرتقبة التي سيصدرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدماج منظور المساواة بين الجنسين والإعاقة وحقوق الإنسان في التقييم، وإرشادات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن التقييم التوليقي، على سبيل المثال لا الحصر.

40- بقيت اليونسيف أيضاً بمثابة الشريك المفضّل في العديد من عمليات الشراكة الأوسع في مجال الأدلة والتقييم، وواصلت أدوارها الرئاسية المشتركة في تقييمات أهداف التنمية المستدامة (EvaISDGs)، وشراكة التعلّم المتعددة المانحين من أجل أثر التنمية 1 جنباً إلى جنب مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وفريق التنسيق المعني برفاه الأطفال والشباب التابع لمنظمة كامبل التعاونية. وفي عام 2023، حافظت اليونسيف على دورها كعضو في المجلس التنفيذي للجنة الدولية للأدلة العلمية في سبيل مواجهة التحديات المجتمعية، وأصبحت أيضاً عضواً في مجلس الشراكة التابع لمبادرة التقييم العالمية 2 وعضواً في مجلس إدارة التحالف من أجل الأدلة الحية.

ح- الموارد البشرية

41- تمّ إحراز تقدّم ملحوظ في تعزيز الموارد البشرية على الصعيد اللامركزي في عام 2023. وقد تمّ الآن تعيين مستشاري التقييم الإقليميين في جميع المناطق السبعة لليونسيف. بالإضافة إلى ذلك، يوجد 16 متخصصاً في التقييم متعدد البلدان و15 متخصصاً في التقييم القطري. وفي الوقت نفسه، هناك ضرورة لتعزيز الموارد البشرية على المستوى العالمي بهدف الوفاء بالتزامات الوظيفة في ضوء الطلبات المتزايدة للمقاة على عاتقها، ولا سيّما في مجالات تقييم الفعالية الإنسانية والمؤسسية وتقييم الأثر.

42- عمل مكتب التقييم مع شعبة الموارد البشرية لتحديد مجالات الخبرات والمهارات المطلوبة لوظيفة التقييم. بمجرد انتهاء العملية في آذار/مارس 2024، سيتمكن الموظفون من تحديد أوضاعهم مقارنةً بالمهارات

¹ انظر www.mdip4dev.org. يشمل الأعضاء الحاليون Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي) وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي

للتنمية الزراعية، ووزارة الخارجية والكمونولث والتنمية، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، ومؤسسة ويلكم ترست Wellcome Trust، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسيف).

المحددة على منصة Skills+، وهي منصة اليونسف لتحديد المهارات. سيوفّر هذا لمكتب التقييم فهماً شاملاً للفجوات في المهارات داخل الوظيفة ويسمح له بتحديد الفرص التي يمكن الاستفادة منها لضمان المواءمة المثلى مع سياسة التقييم المنقحة ومتطلبات الخطة الاستراتيجية.

ثالثاً - استعراض عام للأداء: التقدّم الجاري والدروس المستفادة الرئيسية لوظيفة التقييم

أ- عدد التقييمات المقدّمة والتغطية الجغرافية

43- في عام 2023، حدث انخفاض بنحو 26 بالمائة في عدد التقييمات المقدّمة. ولا يُعدّ هذا بحدّ ذاته اتجاهاً سلبياً إذا كان يشير إلى تحول نحو تقييمات أكثر استراتيجية وعالية الجودة، وقد وُجدت بعض العلامات الإيجابية التي تشير إلى هذا الاحتمال. على سبيل المثال، ارتفع عددّ تقديرات التقييمية، وهي أداة هامة لضمان الجودة في تصميم البرامج، بنسبة 50 بالمائة في عام 2023. والبرامج المصمّمة بشكل أفضل تحقق نتائج أفضل، لذا فمن المشجّع أن نشهد زيادة استخدام المنظمة لهذه الأداة. وهناك اتجاه إيجابي آخر يتمثل في ارتفاع نسبة التقييمات التي أجريت على مستوى النواتج، لتصل إلى 13 بالمائة في عام 2023 (مقارنةً بـ 10 بالمائة في عام 2022)، كما هو مبين في الشكل 2. كما ازدادت أيضاً النسبة المئوية للتقييمات على مستوى المخرجات والنواتج. ولم يتم إجراء سوى 2 بالمائة من التقييمات على مستوى النواتج حصراً في عام 2023. ولا تُعدّ هذه الاتجاهات كافية في حدّ ذاتها لإثبات التحوّل نحو تقييمات أكثر استراتيجية، ولكنها اتجاهات مشجعة.

44- يعكس الاتجاه الموضح في الشكل 1 أيضاً أثر الإرشادات والأدوات التي قدّمها مكتب التقييم. فإنّ إدخال مجموعة من الأدوات المنهجية الجديدة في عام 2021 بهدف تمكين الوظيفة من استخدام مجموعة أكثر تنوعاً من المنتجات قد أدّى إلى زيادة كبيرة في التقييمات المقدّمة في عام 2021 وخاصة في عام 2022. وفي عام 2023، تم تحديد أنواع التمارين التحليلية التي تدرج ضمن تعريف التقييم بشكلٍ أوضح، ما أدّى إلى تخفيض عدد التقييمات المقدّمة لتعود تقريباً إلى المستويات التي لوحظت في عام 2020.

الشكل 1

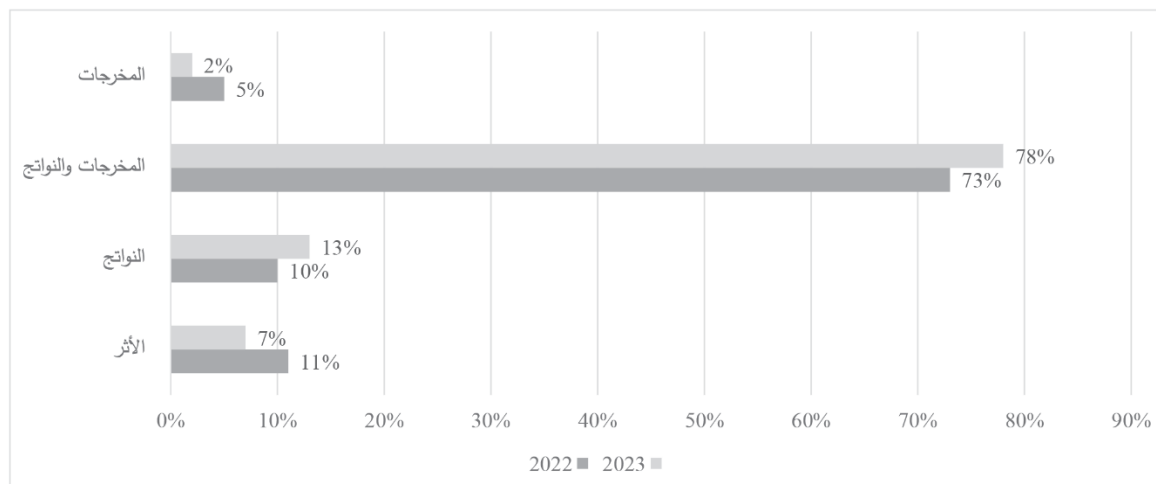
عدد التقييمات المقدّمة، للفترة 2019–2023



المصدر: قاعدة بيانات منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

الشكل 2

التقييمات حسب المستوى والسنة، لعامي 2022 و 2023



المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم (GEROS).

الجدول 1

عدد التقييمات وسائر منتجات التقييم المُقدّمة، حسب الموقع، لعامي 2022 و2023

المنتجات المُقدّمة													الموقع
المجموع		غيرها (بما في ذلك التقييم الأساسي، مراجعة)		التقديرات الآتية		تقديرات التقييمية		من بينها، التقارير الفُطرية عن التقييمات المتعددة البلدان	من بينها، التي تتم إدارتها بالاشتراك مع واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة	من بينها، التي تقودها البلدان	التقييمات		
2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2023	2023	2023	2022	
19	28	0	0	1	3	5	2	1	1	2	13	23	شرق آسيا والمحيط الهادئ
13	22	0	0	0	3	2	3	0	1	0	11	16	أوروبا ووسط آسيا
25	24	1	0	0	0	0	0	1	3	0	24	24	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
13	5	1	0	0	0	1	1	0	3	0	11	4	المقر الرئيسي
18	36	0	0	0	9	1	0	2	0	0	17	27	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
24	21	1	0	0	0	2	0	0	1	0	21	21	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15	20	0	0	0	0	1	2	0	0	0	14	18	جنوب آسيا
20	43	0	0	0	0	3	2	2	1	0	17	41	غرب ووسط أفريقيا
147	199	3	0	1	15	15	10	6	10	2	128	174	المجموع

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

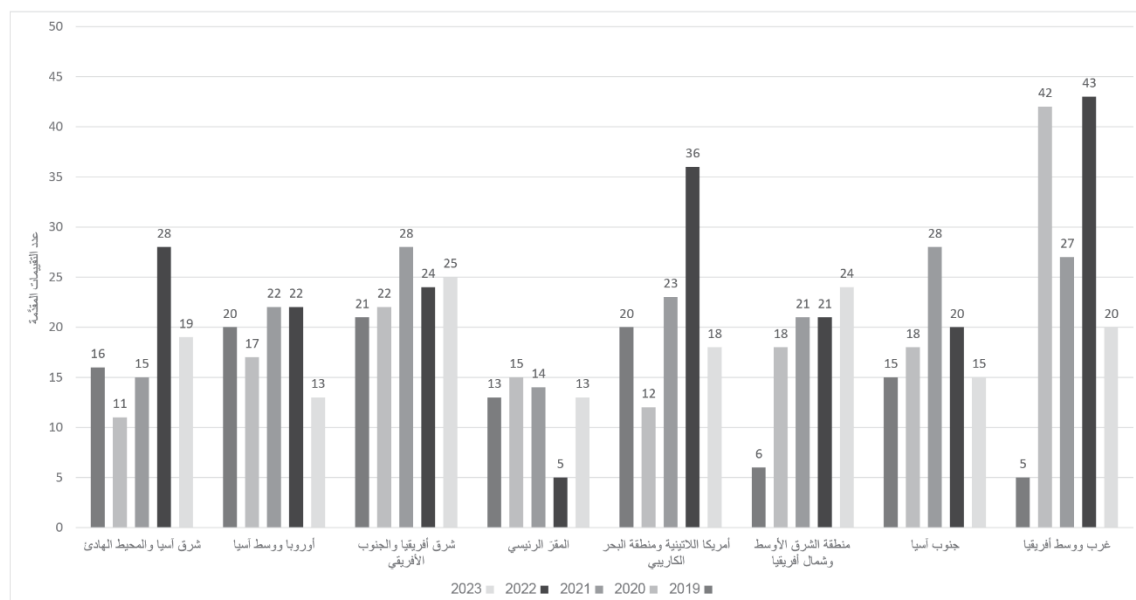
المصدر: منصة تكامل تُنظّم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

45- يُظهر الشكل 3 تقسيماً أكثر تفصيلاً للتقييمات المُقدّمة حسب المنطقة، ما يكشف عن صورة متنوعة. فقد انخفض عدد التقييمات المُقدّمة في أربع مناطق (شرق آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وغرب ووسط أفريقيا) بينما ارتفع في ثلاث مناطق

(شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمقر الرئيسي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وكانت الزيادة الكبيرة في المقر الرئيسي، ما يُشير إلى الجهود التي بذلها مكتب التقييم للمضي قدماً في التقييمات المتأخرة مع الوفاء بالتزاماته المبينة في خطة التقييمات العالمية للفترة 2022-2025. ويشير هذا أيضاً إلى استخدام التمويل الإضافي من السنوات اللاحقة خلال فترة الأربع سنوات في إطار صندوق التمويل الجماعي للتقييم. على الصعيد الإقليمي، برز الانخفاض الأكبر في غرب ووسط أفريقيا. قد يعكس هذا إلى حد ما انتقال منصب مستشار التقييم الإقليمي، الذي ظل شاغراً لفترة طويلة من عام 2023، وهي مشكلة أثرت على أربع مناطق من أصل سبع مناطق خلال العام 2023، وربما ساهمت في انخفاض أعداد التقييمات. ويتمثل سبب آخر لانخفاض معدلات التقييمات المقدمة في عام 2023 بالعدد المرتفع بشكل استثنائي للتقييمات المقدمة في عام 2022، والذي تزامن، كما ذكر سابقاً، مع فترة من الاستخدام المتزايد لمنتجات التقييم "الأخرى" مثل دراسات الحالات، والتقييمات السريعة المتعددة البلدان، وتقديرات التقييمية.

الشكل 3

عدد المنتجات التي قُدمت للتقييم على المستوى اللامركزي حسب الموقع، للفترة 2019-2023



مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

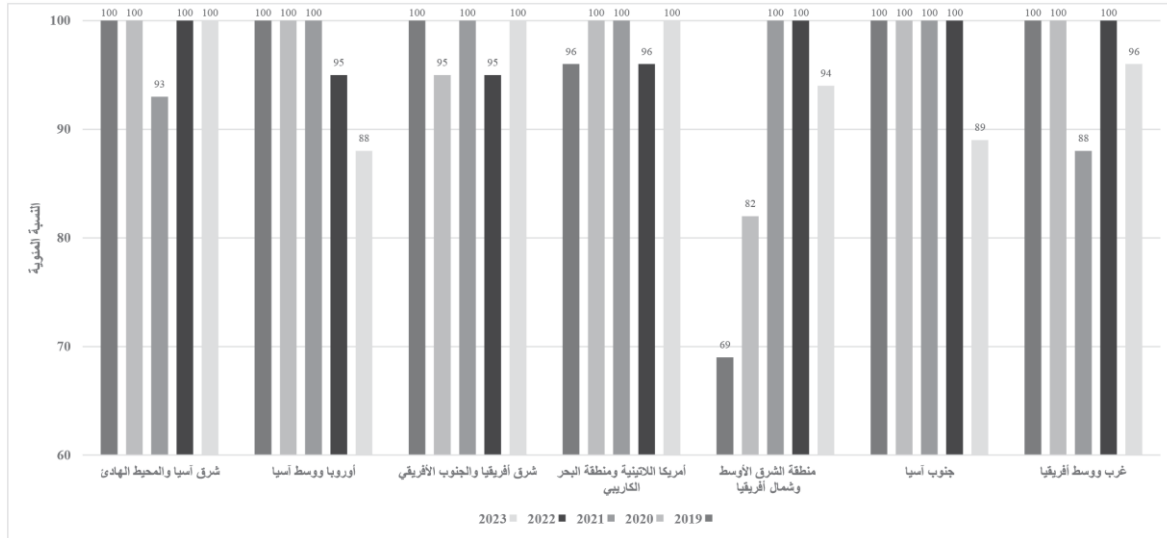
المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

46- يبيّن الشكل 4 أعداد التقييمات المقدمة من حيث التغطية الجغرافية الإجمالية (المكاتب القطرية والإقليمية التي أجرت تقييماً في السنوات الثلاث الماضية). وقد حققت ثلاث من المناطق السبع تغطية بنسبة 100 بالمائة (شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، في حين انخفضت التغطية في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وغرب ووسط أفريقيا. وأجرى مكتب التقييم تحليلاً لمكان وجود الفجوات على المستوى القطري وسيقوم بالمتابعة وفقاً لذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ 26 مكتباً قُطرياً، تتجاوز ميزانياتها البرنامجية 10

ملايين دولار، لم تقدم أي تقييمات في عام 2023؛ ومن بينها ما يقرب من ثلثها تجاوزت ميزانياتها البرنامجية 50 مليون دولار.

الشكل 4

معدلات تغطية التقييم حسب المنطقة، للفترة 2019-2023



مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظِم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

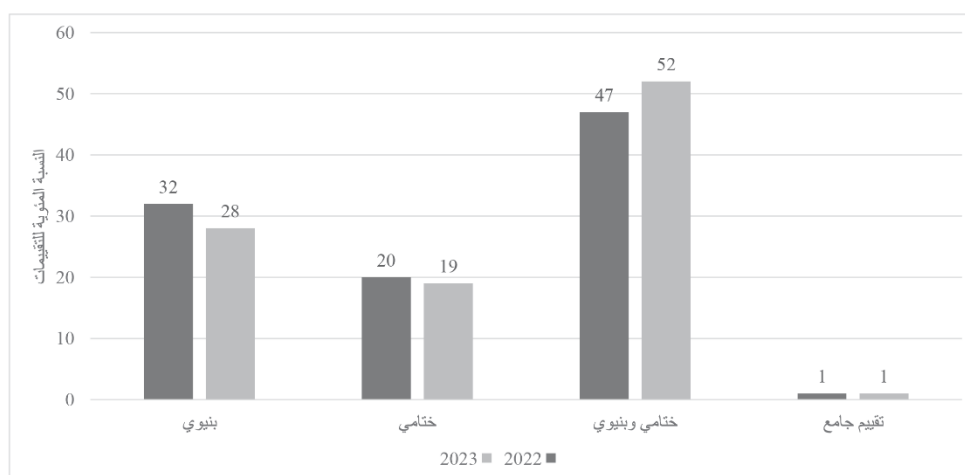
ب- المعالم البارزة للتقييم

47- لا زالت التغطية العامة لتدخلات اليونسيف البرنامجية ذات تقييمات الأثر التي تقيّم بدقة فعالية التدخلات المبتكرة والقابلة للتوسع تغطية منخفضة. ففي عام 2023، أُنتجت 4 بالمائة من جميع التقييمات بتصميم تحليل افتراضي موثوق به، وكلها على المستوى اللامركزي (في الأرجنتين ولبنان والمكسيك ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وفي حين أنّ مجال الحماية الاجتماعية هيمن في السنوات الماضية على التوزيع المواضيعي لأدلة تقييم الأثر، تبيّن في عام 2023 أنّ أربعة من أصل خمسة تقييمات أثر تم إجراؤها كانت مرتبطة بالتعليم. وواصل مكتب التقييم عمله لتعزيز القدرة على إجراء تقييمات أثر أكثر قوة في جميع أنحاء وظيفة التقييم.

48- استمرت التقييمات المُقدّمة في عام 2023 بإظهار مزيج متوازن من العمليات الرجعية (الختامية) والتطلعية (البنوية)، على الرغم من وجود عدد أقل من العمليات البنوية الحصرية على النحو المبين في الشكل 5. كان أكثر من نصف التقييمات (52 بالمائة) ختامية وبنوية في آن واحد، في حين كان 28 بالمائة منها بنوية بشكل حصري. وكانت نسبة 19 بالمائة من التقييمات ختامية بحثة، وكان هناك تقييم جامع واحد.

الشكل 5

النسبة المئوية للتقييمات التي أُجريت في عامي 2022 و2023، حسب النوع

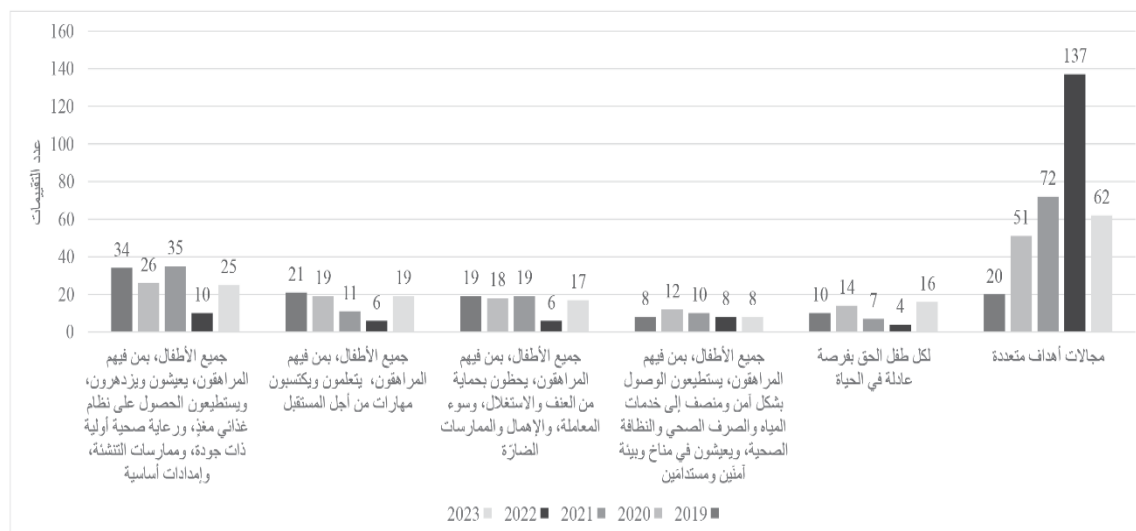


المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

1- توزيع مجالات الأهداف

49- كانت التغطية المواضيعية للتقييمات أيضاً متوازنة جداً في عام 2023، كما هو مبين في الشكلين 6 و7.

الشكل 6

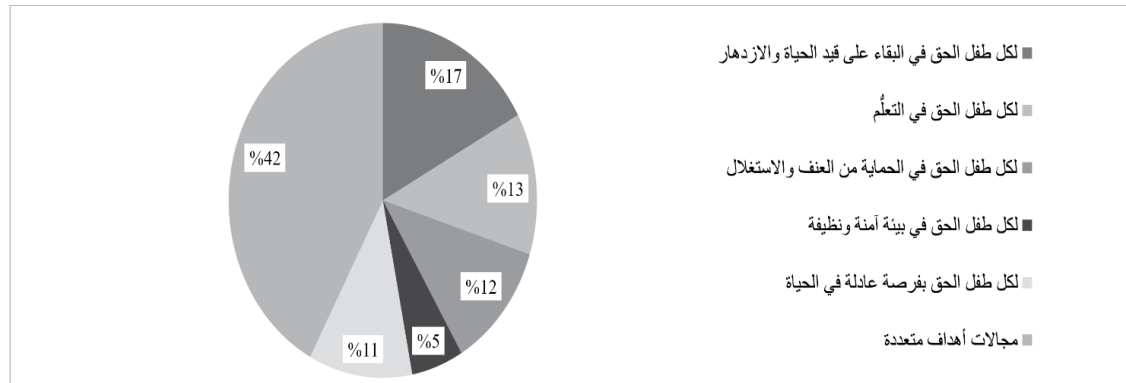
التغطية المواضيعية للتقييمات، للفترة 2019-2023¹

¹ كانت مجالات الأهداف في الخطة الاستراتيجية السابقة لليونسيف مختلفة قليلاً: 1. لكل طفل الحق في البقاء على قيد الحياة والازدهار؛ 2. لكل طفل الحق في التعلم؛ 3. لكل طفل الحق في الحماية من العنف والاستغلال؛ 4. لكل طفل الحق في بيئة آمنة ونظيفة؛ 5. لكل طفل الحق بفرصة عادلة في الحياة.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

الشكل 7

توزيع مجالات الأهداف، 2023



المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة (EISI).

2- التقييمات المشتركة والتقييمات في ما بين الوكالات والتقييمات التي تقودها البلدان

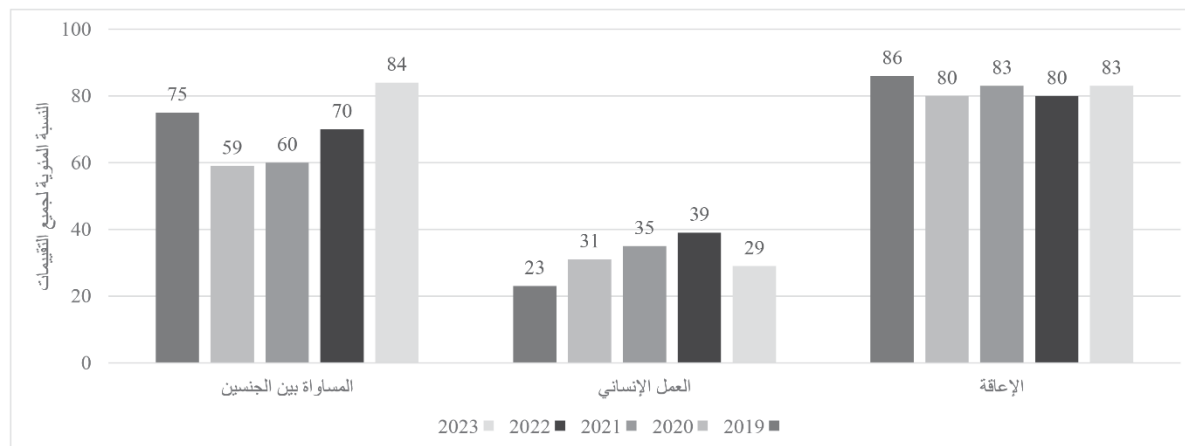
50- أُجريت ثلاثة تقييمات تقودها البلدان في عام 2023، تغطي التعليم الابتدائي (جزر سليمان)، والطفولة المبكرة (الفلبين)، وأنظمة حماية الطفل (بليز). بالإضافة إلى ذلك، أُجريت 10 تقييمات بالاشتراك مع واحدة أو أكثر من الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة؛ وشملت هذه، من بين أمور أخرى، تقييماً مشتركاً مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للمرحلة الثانية من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال؛ ومراجعة ختامية مع برنامج الأغذية العالمي لاستجابة الحماية الاجتماعية المشتركة بين اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في موزامبيق؛ وتقييم منتصف المدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لتعليم الفتيات في ملاوي؛ والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة الإنسانية لكوفيد-19.

3- تغطية التقييم لمسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني

51- تواصل اليونسيف بذل جهود في تقييماتها لضمان تغطية مسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني. بقيت تغطية الإعاقة ثابتة نسبياً خلال الفترة التي تغطيها سياسة التقييم لعام 2018، حيث ارتفعت بشكل طفيف إلى 81 بالمائة عام 2023 من 80 بالمائة عام 2022. واستمر التحسن في تغطية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 84 بالمائة عام 2023، بعد أن كانت 70 بالمائة عام 2022، كما هو مبين في الشكل 8.

الشكل 8

النسبة المئوية للتقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني، للفترة 2023-2019

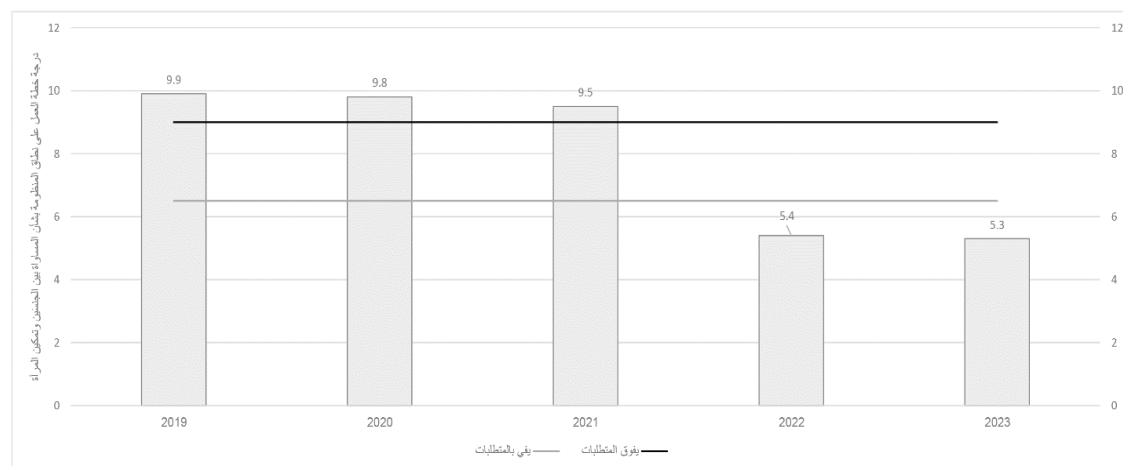


المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

52- في الوقت ذاته، بقي أداء المنظمة في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دون مستوى "يفي بالمتطلبات"، كما هو مبين في الشكل 9 أدناه.

الشكل 9

أداء التقييم بموجب خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للفترة 2023-2019



^أ يجب أن يكون لتقارير التقييم درجة لا تقل عن 9 في خطة العمل على مستوى المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لكي تصل هذه التقارير إلى تصنيف "يفوق المتطلبات" أو درجة 6.5 "يفي بالمتطلبات".

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

53- تُشير نقطتا البيانات هاتان معاً، تغطية أكبر للمسائل الجنسانية إلى جانب انخفاض الجودة، إلى أنه في حين تبدل الوظيفة جهوداً هادفة لدمج منظور المساواة بين الجنسين في تقييمات اليونسيف، فإنّ هناك

حاجة إلى تعزيز القدرة على القيام بذلك بفعالية. أُجريَ تحليل في عام 2023 لفهم الأسباب الكامنة وراء هذا الأداء الضعيف وتمّ تحديد الإجراءات الإصلاحية المناسبة. وبناءً على ذلك، سيطلق مكتب التقييم حلقات دراسية إلكترونية في عام 2024 لتجديد المعلومات حول إرشادات اليونيسف بشأن إدماج المنظور الجنساني في التقييم (2019) وسيواصل تحديد أولويات بناء القدرات في وظيفة التقييم في هذا الصدد.

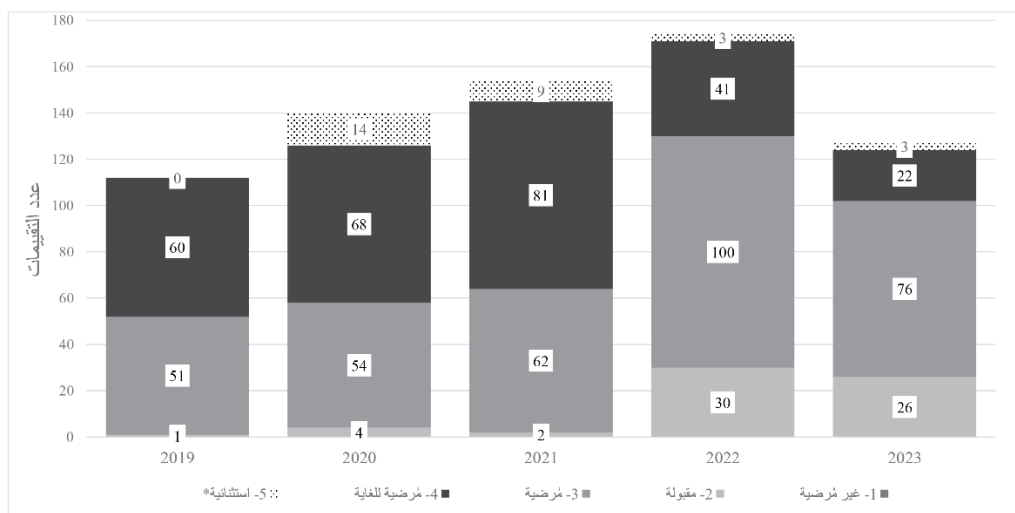
54- في عام 2023، تضمّنت تقييمات العمل الإنساني لليونيسف 11 تقييماً في البلدان المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى الثالث و22 تقييماً في البلدان المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى الثاني. وعلى مستوى المقرّ الرئيسي، تمّ الانتهاء من ثلاثة تقييمات إنسانية رئيسية في عام 2023 (أفغانستان، وشمال إثيوبيا، وتقييم المخطط لخطة العمل المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف من أجل الأطفال اللاجئين)، في حين يجري وضع اللمسات النهائية على ثلاثة تقييمات أخرى (في أوكرانيا، واليمن، والتقييم المواضيعي لنهج اليونيسف لإضفاء طابع محلي). بالإضافة إلى ذلك، تمّ إطلاق تقييمات لثلاث حالات طوارئ من المستوى 3 (هايتي، والقرن الأفريقي، والجمهورية العربية السورية/تركيا) وتقييمين إنسانيّين مشتركين بين الوكالات (توسيع النطاق في الصومال والجمهورية العربية السورية/تركيا).

ج- جودة التقييم

55- بشكل عام، ظلّت جودة التقييم ثابتة نسبياً في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ومن بين 127 تقييماً خضع للتقدير بشكل مستقل من قبل شركة خارجية بالاستعانة بالنظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، حصل 2 بالمائة على التصنيف "استثنائي"، أي نفس النسبة مثل عام 2022؛ وحصلت نسبة 18 بالمائة على تصنيف "مُرضي للغاية" مقارنة بـ 24 بالمائة في عام 2022؛ وحصلت نسبة 59 بالمائة على تصنيف "مُرضي" مقارنة بـ 57 بالمائة في عام 2022. وحصل 20 بالمائة من التقييمات على تصنيف "مقبول"، مقارنة بـ 17 بالمائة في عام 2022. ولم تحصل أي تقييمات على تصنيف "غير مُرضي"، وهو اتجاه إيجابي استمرّ منذ عام 2017. بقيت الدرجات المتوسطة والوسيطه لتقييمات جودة التقييم كما هي في عام 2022، بمتوسط درجة 3 (مقارنة بـ 3.13 في عام 2022) ومتوسط درجة 3 (نفس الرقم في عام 2022).

الشكل 10

التقييمات الإجمالية لجودة التقييم، للفترة 2019-2023



* استُحدثت الفئة "استثنائية" في دورة عام 2020 عقب إجراء استعراض النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

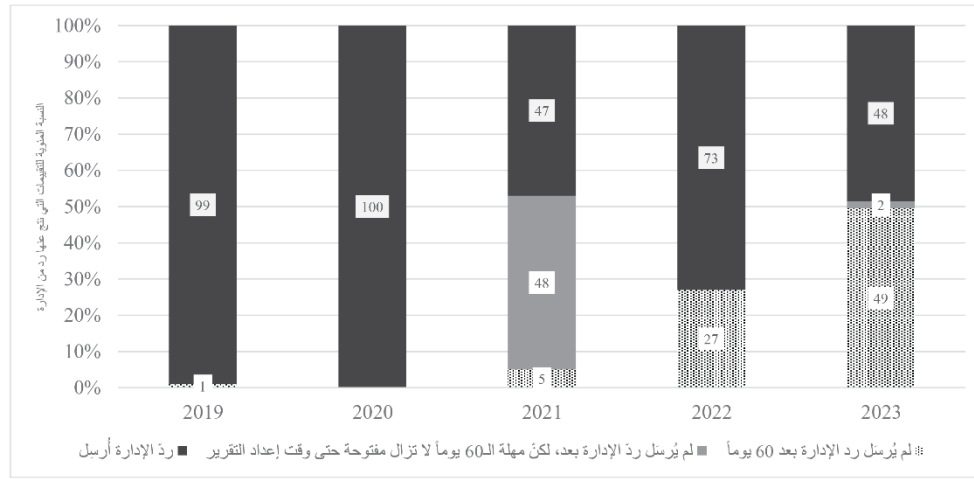
المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

56- كما هو موضح في التقرير السنوي لعام 2022، يمكن أن يُعزى التغيير في تقييمات الجودة خلال ذلك العام جزئياً إلى زيادة الدقة في تطبيق إطار التقييم الوارد في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، الذي بدأ في عام 2022 ولا تزال الوظيفة في مرحلة التعود عليه. مع ذلك، من الضروري التعمق أكثر في الأسباب الكامنة وراء مشكلات محددة متعلقة بالجودة، وسيتم القيام بذلك في عام 2024. ويُعدّ تحسين جودة التقييم أولوية في إطار سياسة التقييم المنقحة، وسيكون تحسين مراقبة الجودة من قِبل مكتب التقييم أمراً أساسياً لتحقيق هذا الهدف. كما سيسعى المكتب في عام 2024 إلى تعزيز الدعم لوظيفة التقييم اللامركزي، بما في ذلك من خلال توفير التدريبات الداخلية، والإرشادات المتعلقة بتنفيذ سياسات التقييم، ودليل التقييم الخاص باليونيسف، من بين أنشطة أخرى.

د- تقديم ردود الإدارة على التقييم وتنفيذها

57- من بين 127 تقييماً أُجريَ في عام 2023 وتطلّب ردّاً من الإدارة، قُدِّم 41 بالمائة منها في الأوان المطلوب. وقد تجاوزت نسبة خمسة وعشرون بالمائة من ردود الإدارة الإطار الزمني المحدد بـ 60 يوماً وهي متأخرة حالياً، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن عام 2022. ومرة أخرى، من الضروري التعمق في الأسباب الكامنة وراء تأخر ردود الإدارة. ويُعدّ أحد العوامل المحتملة التي ربما ساهمت في ذلك هو إعادة تحديد الموعد النهائي المحدد بـ 60 يوماً لردود الإدارة في عام 2022؛ وقد مُنحت الإدارة في العامين السابقين 90 يوماً لتقديم الردّ اعترافاً بالتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

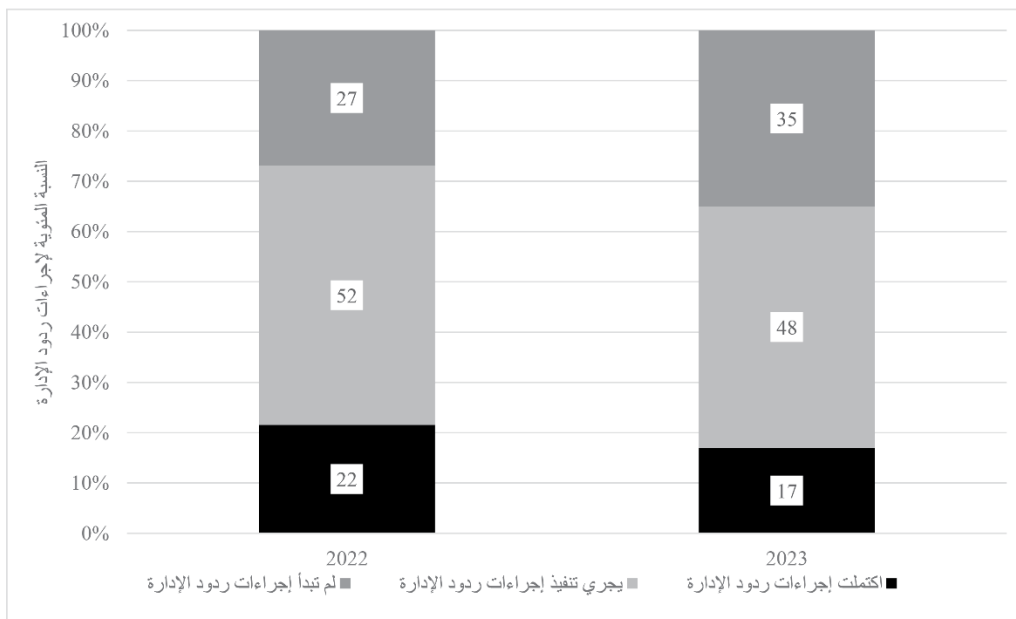
الشكل 11

حسن توقيت الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة حسب المنطقة، للفترة 2019-2023^أ

58- ظهرت زيادة طفيفة في النسبة المئوية لإجراءات ردود الإدارة التي لم تبدأ في عام 2023 (35) مقارنة بعام 2022 (27). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام تتراكم سنة بعد سنة؛ ولذلك، فإنّ بعض إجراءات ردود الإدارة التي تأخرت في عام 2022 ربما امتدت إلى عام 2023. وسنُعطي الأولوية في عام 2024 لمتابعة إجراءات ردود الإدارة التي تم تأجيلها.

الشكل 12

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في ردود الإدارة، للفترة 2022-2023

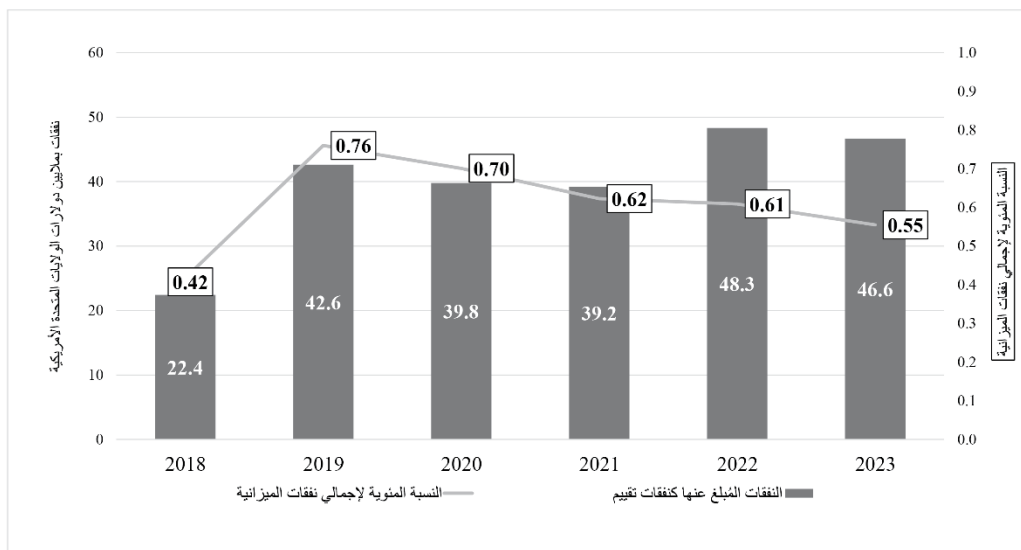


هـ - الموارد المالية والنفقات المبلّغ عنها كنفقات تقييم

59- يبيّن الشكل 13 الاتجاهات في النفقات الإجمالية المبلّغ عنها كنفقات تقييم خلال هذه الفترة، باستخدام الصيغة الجديدة التي شارك في تنقيحها مكتبُ التقييم وشعبة المالية والإدارة والتنظيم.

الشكل 13

نفقات اليونسيف المبلّغ عنها كنفقات تقييم، بملايين دولارات الولايات المتحدة وكنسبة مئوية من إجمالي النفقات، للفترة 2018-2023



أ إن الشرائط والمبالغ المدرجة بداخلها تظهر النفقات المبلّغ عنها كنفقات تقييم بملايين دولارات الولايات المتحدة لكل عام. ويشير الخط الأحمر والأرقام إلى النسب المئوية لإجمالي مخصصات الميزانية المبلّغ عنها كنفقات تقييم سنوياً. بيانات عام 2023 هي بيانات أولية.

المصدر: البيانات المتعلقة بالبسط: النفقات المبلّغ عنها كنفقات تقييم والتي تم الحصول عليها في 11 آذار/مارس 2024؛ البيانات المتعلقة بالمقام: إجمالي النفقات التي تم الحصول عليها في 11 آذار/مارس 2024. تحليل مكعبات بيانات الخطة الاستراتيجية لنظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION) المستخرجة في 11 آذار/مارس 2024. ملاحظة: تشمل نفقات المقر الرئيسي الموارد التي تدعم المستوى اللامركزي، بما في ذلك بعض المرتبات.

60- في عام 2023، انخفضت النفقات الإجمالية للتقييم سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة مئوية من النفقات، وهي أول مرة يحدث فيها هذا الانخفاض منذ ظهور جائحة كوفيد-19. وانخفض الأداء فيما يتعلق بالنفقات المبلّغ عنها كنفقات تقييم إلى 0.51 بالمائة من إجمالي النفقات، مع الحفاظ على اتجاه انخفاض النفقات بشكل مطرد منذ عام 2019.

61- تباين الاتجاه بين المقر الرئيسي وعلى المستوى اللامركزي، كما هو مبين في الشكل 14.

62- بلغ المقر الرئيسي هدف 1 بالمائة، في حين اقتربت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من الهدف بتحقيق 0.7 بالمائة من إجمالي النفقات على الأنشطة المبلّغ عنها كنفقات تقييم. وكانت جميع المناطق الأخرى تحت المؤشر 0.5 بالمائة.

الجدول 2

الأنشطة المُبلَّغ عنها كنفقات تقييم، حسب نوع النشاط، لعام 2023

النسبة المئوية	النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)	الأنشطة
81.5%	35163181	الأنشطة المرتبطة مباشرة بالتقييم
3.6%	1546505	البيانات والدراسات الاستقصائية
1.3%	580956	استعراضات التخطيط والبرامج
2.2%	935320	الرصد
0.4%	185091	البحث
1.3%	372498	توليد الأدلة
5.6%	2417720	تعزيز النظم
4.5%	1945589	أخرى
100%	43146861	المجموع

المصدر: الأنشطة المُبلَّغ عنها كنفقات تقييم، تم الحصول عليها في 11 آذار/مارس 2024.

64- من أجل (أ) سدّ الفجوات الموضحة أعلاه فيما يتعلّق بجودة التقييمات واستخدامها، ودمج مسائل المساواة بين الجنسين والإعاقة؛ (ب) وكذلك للوفاء بالالتزامات الاستراتيجية الحالية مثل تنمية القدرات التقييمية على الصعيد الوطني وتقييمات الأثر؛ و(ج) الاستجابة للأولويات التنظيمية الجديدة والناشئة، سوف تحتاج وظيفة التقييم إلى موارد إضافية.

رابعاً- الاستنتاجات وسُبل المضيّ قدماً

65- على الرغم من أنّ مؤشرات الأداء الأساسية المحددة للوظيفة أظهرت درجة عالية من الاستمرارية في الاتساق مع الاتجاهات السائدة في عام 2023، شهد العام، من منظور استراتيجي أوسع، تحولاً إيجابياً لوظيفة التقييم. ومعظم التقييمات العالمية التي تأخرت في عام 2022 تمت إعادتها إلى المسار الصحيح في عام 2023. الأهم من ذلك هو أنّ استكمال استعراض الأقران المستقل للوظيفة في وقت مبكر من العام مهّد الطريق لاستعراض سياسة التقييم وتحديثها. وتُجري سياسة التقييم المنقحة الناتجة عن هذه العملية العديد من التغييرات التحويلية التي تهدف إلى ضمان وضع وظيفة التقييم في موقع مثالي لمساعدة اليونيسف وشركائها في تحقيق أفضل النتائج الممكنة على نطاق واسع لصالح الأطفال في السنوات المقبلة.

66- إلى جانب عملية استعراض السياسة، تم التركيز على تسريع مجالين محدّدين ينطويان على إمكانات تحويلية كبيرة في عام 2023. أولاً، قامت الوظيفة بتوسيع جهود تقييم الأثر بشكل كبير، ما ساعد اليونيسف وشركائها في اتخاذ قرارات أكثر حكمة بشأن التدخلات التي يجب الاستثمار فيها، بالاعتماد على أدلة دامغة على "ما يفيد" وما هو أكثر فعالية من حيث التكلفة. ثانياً، وسّعت الوظيفة دورها القيادي في تنمية القدرات التقييمية على الصعيد الوطني بشكل كبير، وذلك من خلال التدريبات التقنية المستمرة، والأهم من ذلك، من خلال حلقات العمل المبتكرة التي تستهدف المستويات الاستراتيجية والسياسية العليا (أي كبار المسؤولين الوزاريين وكبار موظفي الخدمة المدنية والبرلمانيين). إنّ الميزة النسبية الكبيرة التي تتمتع بها اليونيسف تمكّنها

من مساعدة أصحاب المصلحة هؤلاء من أن يصبحوا شركاء فاعلين في النهوض بجدول أعمال التعلم والمساءلة لصالح الأطفال. ومن المتوقع أن يؤدي التقدّم المحرز في هذين المجالين إلى رفع إمكانات الوظيفة لتحقيق أثر إيجابي متزايد على الأطفال في السنوات القادمة.

67- بالتطلع إلى عام 2024 وما بعده، ستسعى الوظيفة إلى الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والتركيز على تنفيذ سياسة التقييم المنقحة بشكلٍ قوي ومتسق في جميع أنحاء المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم اتخاذ إجراءات رامية إلى:

(أ) تحقيق اتّساق في الممارسة من خلال وضع دليل للتقييم وإرشادات إجرائية خاصة باليونيسف وغير ذلك من وسائل تضمن تكامل الوظيفة العالمية ومواءمتها، وتعزيز استقلالية الوظيفة على المستوى اللامركزي؛

(ب) تطوير عمليات أكثر صلابة وسلاسة لتخطيط التقييم من أجل المساعدة في ضمان أن تحظى التقييمات بأعلى أولوية استراتيجية كلما أمكن ذلك، مع الاستمرار في الدعوة إلى اتباع نهج أكثر توحيداً وتماسكاً تجاه التقييمات التي يقودها المانحون، ما قد يؤدي بالنتيجة إلى إجراء تقييمات أقلّ ولكن أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في المستقبل؛

(ج) معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء أوجه القصور في الأداء التي تم تحديدها من خلال التحليل السببي في عام 2023، بما في ذلك زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الرائدة وتدابير الإدارة الداخلية. بالإضافة إلى تطوير مؤشرات الأداء الأساسية التكميلية لتستخدم في إعداد التقارير المستقبلية حول الصحة النوعية ونُضج الوظيفة؛

(د) تكييف النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم بُغية التأكيد من ملاءمته للغرض المتمثل في تقييم الأنواع الكثيرة الأخرى للممارسات التقييمية التي تغطيها سياسة التقييم المنقحة، مثل تقدير التقييمية وتقييمات الأثر؛

(هـ) تعزيز اعتماد التقييمات من خلال تنفيذ تدابير لضمان أهميتها ومصداقيتها وفائدتها بشكل مستمر على جميع مستويات المنظمة. وذلك من خلال اتباع أساليب ذات طابع مؤسسي لدمج التقييمات في عمليات صنع القرار الرئيسية، من خلال تبني استراتيجيات اتصال أفضل لنقل نتائج التقييم بشكل فعال، ومن خلال بذل جهود لتقليل عبء عمل المنظمة فيما يتعلق بالتقييمات (مثلاً، من خلال إغلاق التوصيات القديمة واستكمال توليفات التقييمات التي تسلط الضوء على التوصيات المتكررة لتتظّر فيها الإدارة)؛

(و) توسيع وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في تقييم الأثر وتنمية القدرات التقييمية على الصعيد الوطني، ووضع خطة استدامة طويلة الأجل لكل من المبادرتين؛

(ز) إعادة تنظيم مكتب التقييم للتأكد من أنّه يفي بالغرض قدر الإمكان بُغية تحقيق هذه الأهداف الأخرى بنجاح ولدعم الوظيفة بشكلٍ أفضل على جميع مستويات المنظمة؛

(ح) الاستمرار في تعزيز الروابط مع أصحاب المصلحة الذين يتقاسمون المسؤولية عن الوظيفة على جميع مستويات المنظمة. ويهدف هذا إلى ضمان التنفيذ المتسق والهادف، وتعزيز البيئة التمكينية للوظيفة، وتعزيز ثقافة قوية لدعم التقييم وأشكال أخرى من الأدلة.

68- سيتم دعم هذه الجهود من خلال استراتيجية تنفيذ السياسة، المتجذرة في نظرية التغيير التي تمّ إصلاحها بشكل كبير والمبينة في السياسة المنقحة، وسيتمّ تطويرها في النصف الأول من عام 2024. ومع ذلك، فإنّ القدرة على إكمال هذه الأنشطة التحويلية بنجاح، وبالتالي تحقيق التطلّعات المتعلقة بـ "الجيل التالي" من وظيفة التقييم المبينة في سياسة التقييم المنقحة، ستستلزم إيجاد حلّ أكثر استدامة لضمان توفير موارد تقييم كافية وقابلة للاستشراق لهذه الوظيفة.

69- ونظراً لأن جزءاً كبيراً من تعزيز الوظيفة يجب أن يتم على المستوى اللامركزي، فسوف يتعيّن إيجاد حلول لتوفير الموارد على كل من المستويين. أولاً، يجب معالجة انخفاض النفقات الإجمالية على التقييم على المستوى اللامركزي. وإنّ التدابير التي تم اتّخاذها في عام 2023 لتعزيز الروابط بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية قد أرسّت الأساس لإحراز تقدّم ملموس في هذا المجال في عام 2024.

70- ثانياً، بما أنّ جزءاً كبيراً من التعزيز على المستوى اللامركزي يتطلّب بذل جهودٍ مكثّفة على مستوى المقر الرئيسي لتحقيق قدر أكبر من الاتّساق في الممارسة والاستقلالية والأداء عبر الوظيفة، فسيكون من الضروري توفير موارد إضافية لتعزيز النظم الداخلية على النحو المبين أعلاه، ولضمان قدرة مكتب التقييم على مواصلة الوفاء بالتزاماته تجاه المجلس التنفيذي وفقاً لخطة التقييمات العالمية للفترة 2022-2025. ولتحقيق هذا الهدف، استند مكتب التقييم إلى التحليلات التي أُجريت عام 2023 والمستمرة حتى عام 2024 وتمكّن من تحديد المجالات التي تحتاج إلى إجراءات إصلاحية إضافةً إلى تحديد الموارد اللازمة لمعالجتها في عامي 2024 و2025. علاوةً على ذلك، فإنّ القدرة على الوفاء بجميع التزامات التقييم المبينة في خطة التقييم العالمية ودعم خطط التقييم للمكاتب القطرية بـ 13 مليون دولار (50 مليون دولار لصندوق التقييم الجماعي الذي تمّ استنفاده، ليصل إلى مستوى سنوي قدره 13 مليون دولار (50 مليون دولار لفترة السنوات الأربع الحالية، مع إجراء نفس التنقيح للمستوى تصاعدياً في فترة السنوات الأربع اللاحقة إذا استمر إجمالي النفقات التي تديرها المنظمة بالارتفاع).

71- في حال توفير هذه الموارد الإضافية، ستمكّن الوظيفة من الوفاء بالتزاماتها الحالية في مجالي التعلّم والمساءلة وجعل التقييم أيضاً يحقق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على الأطفال، كما هو متوخى في سياسة التقييم المنقحة. وللمضي قدماً، ستواصل وظيفة التقييم القيام بدورها في رصد نفقات التقييم والإبلاغ عنها، بما في ذلك على المستوى اللامركزي، حتى تتمكن الإدارة من اتّخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

خامساً- مشروع مُقرّر

إنّ المجلس التنفيذي

1. يحيط علماً بالتقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم لليونيسف (E/ICEF/2024/20) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/21)؛
2. يحيط علماً أيضاً بتقييم نُهج اليونيسف في مجال الدعوة، وموجزه (E/ICEF/2024/22) وردّ إدارته عليه (E/ICEF/2024/23).
3. يُحيط علماً كذلك بتقييم استثمارات اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، وموجزه (E/ICEF/2024/24) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/25).